### مباركة العاهلين ستسرع من خطوات المشروع.. وزير المواصلات لـ «الأيام»:

# جسر الملك حمد الجديد موازٍ لجسر الملك فهد.. واجتماع مع الجانب السعودي منتصف أكتوبر

## يضم مسارين للقطارات أحدهما للبضائع وآخر للمسافرين.. إلى جانب مسارات للسيارات

وزير المواصلات

حسين خميس:

قال وزير المواصلات القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية المهندس كمال بن أحمد أنه تم تحديد المسار النهائي لجسر الملك حمد الجديد الذي سيربط بين البحرين والسعودية، مشيراً إلى أنه سيكون موازياً تقريباً لجسر الملك فهد من جهة الشمال.

وأكد الوزير في تصريح لـ«الأيام الاقتصادي» أن مباركة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والعاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود من شأنها أن تسرع من وتيرة العمل بالمشروع الذي سيكون همزة وصل مع دول الخليج في إطار مشروع القطار الخليجي.

وأوضح الوزير أن الجسر الجديد جسر الملك حمد سيضم مسارات للسيارات إلى جانب مسارين للقطار الأول لنقل الركاب والمسافرين والآخر لنقل البضائع، وهو ما سينعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بين المملكتين وبالأخص حركة نقل البضائع من المملكة إلى دول الخليج وسيقلل من الضغط على جسر الملك فهد.

واضاف أن المشروع سيكون بداية لتنفيذ اكبر مشروع للسكة الحديدية يربط مملكة البحرين والشقيقة المملكة العربية السعودية وسيكون جزءاً من مشروع السكة الحديدة الذي سيربط دول مجلس التعاون الخليجي الست من الكويت شمالا وحتى مسقط جنوبا.

ويبلغ طول الخطوط الحديدية التي يزمع إنشاؤها نحو 2170 كيلومترا، تبدأ من دولة الكويت، مرورا بالأراضي السعودية (الدمام) وقطر (الدوحة) والبحرين والإمارات (أبوظبي والعين)، وصولا إلى سلطة عمان (صحار ثم مسقط).

وفيما يتعلق بموعد البدء في إنشاء الجسر قال انتهينا حالياً من الدراسات الأولية وحددنا الموقع النهائي والذي سيكون موزياً تقريباً لجسر الملك فهد من جهة الشمال، ونحتاج إلى اجتماع مع الجانب السعودي لدراسة بقية الأمور ومنها التكلفة وبعض التفاصيل المتعلقة بالجسر.

ولفت إلى أن الاجتماع المقبل سيعقد على هامش اجتماع وزراء النقل بدول مجلس التعاون الخليجي في منتصف أكتوبر المقبل.

يشار إلى أن البحرين والسعودية سبق وأن عينت ممثلة بـ 5 جهات هي وزارتا النقل والمالية السعوديتان، ونظيراتهما في البحرين، بالإضافة إلى المؤسسة العامة لجسر الملك فهد، شركة استشارية لتقوم بالدراسة البيئية والفنية الخاصة بالجسر الجديد.

### أصحاب أعمال وخبراء يعربون عن استبشارهم بإعلان الجسر الجديد

# جسر الملك حمد يمهد لنقلة نوعية في الحركة التجارية والاستثمارية للبحرين

محرر الشؤون الاقتصادية:

رحب خبراء وأصحاب أعمال بإعلان إنشاء جسر جديد يربط شمال البحرين بالمملكة العربية السعودية باسم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، معربين عن استبشارهم وسرورهم بهذه الخطوة التي ستكون لها انعكاساتها الإيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية وستسهم في تعزيز التكامل بين دول المجلس. وتوقعوا أن يسهم جسر الملك حمد الجديد في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية، وأن يساعد البحرين في تحقيق مساعيها للتحول إلى مركز خدمات إقليمي في قطاعات مختلفة، ويمنحها أفضلية في استقطاب الاستثمارات.

علي المسلم

عبدالرحمن فخرو

د. ناظم الصالح

نبيل كانو

وتمنوا أن يحوي الجسر مسارات مختلفة بما فيها مسار للسكة الحديدية ليكون قفزة نوعية لحركة الاتصال والنقل بين البحرين وجارتها الكبرى المملكة العربية السعودية، مشيرين إلى أن ضرورة العمل على جسر يحقق استدامة للحركة التجارية بين البلدين.

ووصف أصحاب الأعمال خبر مشروع الجسر الجديد بأنه مفاجأة سارة لقطاع الأعمال على وجه الخصوص.

وقال رجل الأعمال عبدالرحمن بن يوسف فخرو: «لقد كانت مفاجأة سارة لقطاع الأعمال خصوصاً»، مؤكداً أن «إنشاء جسر جديد بين البلدين سيعزز العلاقات التجارية والاقتصادية والاجتماعية ويقضي على الأزمات والإشكالات الموجودة على جسر الملك فهد بسبب محدودية طاقته الاستيعابية».

ورأى فخرو أن «هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح، وستكون لها انعكاساتها الإيجابية على انسياب البضائع والسلع والحركة السياحية والتبادل في الأبعاد المختلفة».

وأعرب عبدالرحمن فخرو عن أمله في «يؤخذ في الاعتبار عند تصميم الجسر وبنائه أن يستوعب الزيادة المتوقعة في الحركة التجارية والاقتصادية ليس على مدى خمس أو عشر سنوات بل لأكثر من ذلك بكثير». وقال: «نتمنى أن تعدد فيه وسائل المواصلات بحيث نرى فيه مسارات للقطارات لنقل الناس والبضائع».

وشدد على أن «الخبر يعد مفاجأة سارة ليس للقطاع التجاري والاقتصادي فحسب بل للمواطنين في البلدين جميعاً لأنه سيسهم في حل أزمة الحركة المرورية والاختناقات على جسر الملك فهد».

**الجسر ركيزة من ركائز الارتباط الخليجي**

وأكد رجل الأعمال عضو الهيئة الاستشارية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي كاظم السعيد أن «مشروع الجسر الجديد يصب في مجال زيادة التعاون والربط بين دول المجلس»، مشيراً إلى أنه «سيكون ركيزة من ركائز ارتباط دول مجلس التعاون الخليجي».

وذهب السعيد إلى أهمية أنّ «يحوي الجسر الجديد مساراً للقطارات ليكون نقلة نوعية في عملية النقل البري»، مؤكداً أن «النقل عبر القطارات يمثل حاجة ملحة لا غنى عنها في المرحلة المقبلة، وخصوصاً في ظل التنامي السريع للحركة التجارية والعمرانية والنمو السكاني».

وتوقع أن يكون للإعلان عن الجسر الجديد ووضع خططه والبدء في تنفيذه تأثيراً كبيراً على حركة الاستثمار إذ ستتوجه الكثير من الاستثمارات في البحرين، وسيساعد على ارتفاع أسعار العقارات، وتنامي الخدمات في المنطقة القريبة من الجسر.

ومن ناحيته، رأى رجل الأعمال الدكتور يوسف المشعل أن مشروع الجسر الجديد بين البحرين والسعودية خطوة إستراتيجية نوعية ستكون لها تأثيرات بعيدة المدى على البحرين وباقي دول مجلس التعاون».

د. يوسف المشعل

د. جعفر الصائغ

كاظم السعيد

وقال: «سيكون من الصعب بعد ذلك اعتبار البحرين جزيرة أو مجموعة من الجزر، لأنها سترتبط بالسعودية من غربها (بواسطة جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالسعودية)، وسترتبط أيضا من شمالها عبر جسر الملك حمد وذلك سيفتح آفاق جديدة لبلدنا».

**المشعل: خطوة في طريق التكامل**

وذهب إلى أن «الربط بين البحرين والسعودية ربما يمتد الى سكة حديد، وتلك السكة سترتبط بمشروع سكك الحديد الخليجية، مما يعني أن الدول الخليجية قد تنجز تكاملها وترابطها عبر شبكة من الطرق والسكك، إضافة إلى إمدادات أنابيب الغاز وهذه جميعها من الممكن ان تحول منطقة الخليج – عندما تتوافر الإرادة السياسية – إلى سوق مشتركة ومتداخلة على النهج الاروبي»، مشيراً إلى أن «ذلك سيجل منطقة الخليج مهيأة لإنشاء منطقة اقتصادية ذات ثقل دولي على غرار المناطق الاقتصادية المعروفة حالياً».

وتابع حديثه قائلا: «إن مشروع جسر الملك حمد سيفتح آفاقاً واسعةً للتكامل الاقتصادي في مجال النفط والغاز الطبيعي وتوليد الطاقة الكهربائية إلى جانب الاستفادة من الفرص الاستثمارية المشتركة في مجالات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج وتكرير النفط، بالإضافة إلى التعاون في البتروكيماويات وإنتاج الطاقة اذ يمكن توليد الكهرباء في السعودية ومن ثم نقلها عن طريق شبكة الربط الكهربائية الخليجية إلى البحرين وهو ما سيحقق فوائد كثيرة للبلدين»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن «البحرين ستستفيد من إنشاء الجسر إذ إن حجم الاقتصاد السعودي أكبر من حجم الناتج المحلي الإجمالي البحريني بكثير ومن المتوقع أن يزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي السعودي أكثر في السنوات القليلة المقبلة».

ولفت د. المشعل إلى أنّ «السعودية ستستفيد من قوة القطاع المالي البحريني وستستفيد من العمالة البحرينية التي بإمكانها السفر إلى السعودية للعمل صباحا والعودة مساء من دون ان تثقل على السعوديه من ناحية خدمات الصحة والإسكان والتعليم وغيرها».

**الفائدة ستطال قطاع العقارات والصناعة**

ورأى أن «الفائدة ستطال سوق العقارات والمشروعات الصناعية شمال البحرين، فإن فكرة إنشاء جسر الملك حمد ستؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات في المحافظه الشمالية بنسبة 20 في المئة، مع العلم أن الأسعار قد تقفز إلى مستويات قياسية مع دخول المشروع حيز التنفيذ».

**د. الصائغ: الجسر قيمة إضافية للتجارة**

ومن جهته، قال رئيس جمعية الاقتصاديين البحرينية الدكتور جعفر الصائغ «بالنظر إلى أن البحرين جزيرة وتمتلك منفذا بريا دوليا واحدا، ومع زيادة العمران والتنمية الاقتصادية، وتطلع البحرين إلى أن تكون مركزاً إقليميا للتعليم والخدمات والتجارة فإنها بحاجة إلى تنويع منافذها البرية والبحرية والجوية».

ومضى قائلاً: «أعتقد أن الجسر الجديد سيمثل قيمة إضافية للحركة التجارية، وسوف يساعد على تنمية التجارة والتبادل والخدمات طوال العام، وسينهي ظاهرة الزحام الحالية والارتباك في عملية النقل البري إذ سيوجد مساران لعمليات النقل سواء للمسافرين أو للبضائع».

وشدد على أن «جسر الملك حمد سيساعد البحرين على تحقيق تطلعاتها وجهودها نحو التحول إلى مركز خدمات إقليمي في قطاعات مختلفة».

**كانو: خبر الجسر بشارة سارة لقطاع الأعمال**

أما رجل الأعمال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل كانو فقال: «إنّ هذا الخبر مفرح جداً لقطاع الأعمال، وهو يعد استجابة طبيعية وحاسمة لحاجة اقتصادية ملحة إذ لم يعد جسر الملك فهد يستوعب حركة المسافرين والحركة التجارية المتنامية بين البلدين».

وتابع قائلاً: «جميعنا يعلم بأن الشاحنات والسيارات تواجه صعوبة في ظل التدفق الهائل عبر جسر الملك فهد، وهذا الجسر الجديد يمثل بشارة وخبر رائع، ونتمنى أن نرى الجسر منجزاً وشاحصاً خلال سنوات قليلة».

وشدد على أن «فوائد الجسر لن تكون تجارية فقط، بل اقتصادية واجتماعية وسياحية، لوجستية، وهو يثبت مجدداً أن المملكة العربية السعودية حريصة على مد يد العون لدول مجلس التعاون وإيجاد الحلول للمشكلات التي تحول دون إيجاد التكامل الاقتصادي فيما بينها».

**المسلم: المنفذ الجديد جرعة كبيرة من الدعم للاقتصاد**

ورأى رجل الأعمال علي المسلم أن أية نقطة تواصل وارتباط مع السعودية تمثل جرعة كبيرة من الدعم للاقتصاد البحريني حيث تعد تلك النقطة انفتاح ليس على السعودية فقط، بل على جميع دول العالم التي لها حدود مع السعودية وتبادل تجاري معها.

وقال: «إن الجسر الجديد سيكون له تأثيره الإيجابي على حركة الشحن البحري والبري والجوي حيث إن البحرين تعد بوابة ونقط استيراد وإعادة تصدير تربط الشرق بالغرب».

وتوقع المسلم أن «يبعث جسر الملك حمد الجديد الحياة في الحركة التجارية والاقتصادية إذ إن الكثير من الشركات ستتوجه لاتخاذ موطئ قدم لها في البحرين بالنظر إلى القوانين المشجة فيها، وسيكون للجسر فوائد على نقل البضائع، والشحن بأفرعه، والتبادل التجاري، وتنشيط حركة الترانزيت»، مشدداً على أن «الانعكاس سيكون إيجابياً على الوضع الاقتصادي بأكمله».

ورأى أن «الدولتين سوف تستفيدان من تجربة جسر الملك فهد لتلافي أية ثغرات أو قصور».

**د. الصالح: فوائد للمستثمرين والمستهلكين**

وشدد الرئيس السابق لقسم الاقتصاد والتمويل في جامعة البحرين الدكتور ناظم الصالح على أنّ «إنشاء الجسر يعد ترجمة للعلاقات الأخوية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية»، مشيراً إلى أن «تحسين التواصل بين البلدين سيكون له تأثير الكبير على المسيرة التنموية والتبادل التجاري، وسيوط العلاقات الاقتصادية».

وقال د. الصالح: «إنّ قضايا النقل من الأمور الحاسمة في تكلفة الخدمات والسلع والبضائع، ووجود الجسر سيقدم مزيداً من التسهيل والتيسير لأصحاب الأعمال والتجار والمتعاملين، وسينعكس إيجاباً في نهاية المطاف على أسعار السلع والمستهلكين».